الأمم المتحدة

A/C.5/54/SR.10

الجمعية العامة

الدورة الرابعة والخمسون

Distr.: General
17 March 2000
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة العاشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء ، ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد ونسلي .....(استراليا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١٢٥ من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (تابع)

البند ١٢٤ من جدول الأعمال: خطة المؤتمرات (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

00-23339 (A)
0023339

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٠٥

البند ١٢٥ من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (تابع) (A/54/11)

١ - **السيدة لوبيز** (الفلبين): تكلمت باسم الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فقالت إن المنظمة، نظرا لتباين مستويات تقدم الدول الأعضاء فيها، سوف تكون دائما معتمدة على عدد قليل من الدول الأعضاء لتمويلها. وإن أية مراجعة لمنهج جدول الأنصبة يجب أن يُبنى على توافق الآراء السياسي العريض الموجود حاليا، وأية تغييرات في الجدول لا ينبغي أن تزيد العبء المالي على البلدان النامية. وقالت إن مبدأ القدرة على الدفع يجب أن يظل المعيار الأساسي لقسمة نفقات المنظمة. وإنه ينبغي للجمعية العامة أن تقدم في دورتها الرابعة والخمسين توجيهات للجنة الاشتراكات بشأن مختلف عناصر منهجية جدول الأنصبة من أجل إعداد الجدول للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣، ولا ينبغي لها أن تكرر القرار الذي اتخذته في دورتها الحادية والخمسين، والذي يطلب من لجنة الاشتراكات إعداد ثمانية جداول مختلفة.

٢ - وبخصوص عناصر منهجية الجدول، قالت إن الجداول في المستقبل يجب أن تُبنى على تقديرات الناتج القومي الإجمالي كتقريب أولي لقدرة الدول الأعضاء على الدفع. وأضافت أن فترة الأساس لحساب جدول الأنصبة المقررة ينبغي أن تعكس بصورة واقعية قدرة البلد المعني على الدفع. وفي هذا الصدد، أضافت أن فترة أساس أطول تكفل الاستقرار وقابلية التنبؤ وتسمح بتفادي التباين الشديد من فترة جدول إلى أخرى، وقالت إن فترة أساس الست سنوات المعمول بها حاليا يمكن أن تشكل أساسا لتوافق الآراء.

وأعلنت تأييد رابطة أمم جنوب شرق آسيا لاستخدام أسعار الصرف السائدة في السوق في إعداد الجدول.

٣ - ومضت تقول إن التسوية المتصلة بعبء الديون لا تزال تخفف العبء على كثير من البلدان النامية، وينبغي الإبقاء عليها في أي منهجية تتبع في المستقبل لإعداد الجداول. ويفضل استخدام طريقة "أرصدة المديونية" لتحديد مقدار التسوية حسب عبء الدين. وقالت إن الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا ترى وجوب الإبقاء على التسوية حسب انخفاض نصيب الفرد من الدخل، كجزء لا يتجزأ من منهجية الجدول، وتؤيد الاقتراح الداعي إلى رفع مستوى معامل التدرج مرة أخرى إلى ٨٥ في المائة. بيد أنها لا توافق على الرأي القائل بأن تطبيق معامل التدرج المنحدر على الدول الأعضاء التي هي دون مستوى العتبة يمكن أن يعكس على أفضل وجه قدرة الدول الأعضاء على الدفع.

٤ - وقالت إن أي تخفيض في الحد الأقصى سوف يمثل مزيدا من الابتعاد عن مبدأ القدرة على الدفع وينتج عنه نقل غير مقبول للعبء المالي إلى كثير من البلدان النامية. وأضافت أن الرابطة تؤيد توصية لجنة الاشتراكات بالإبقاء على نسبة ٠,٠٠١ في المائة كحد أدنى للاشتراكات ونسبة ٠,٠١ في المائة كحد أقصى لاشتراكات أقل البلدان نموا.

٥ - وقالت إن من شأن إعادة الحساب السنوية لجدول الأنصبة أن يكون عامل تعطيل وأن تؤدي إلى إعادة التفاوض على الجدول كل عام. وإذا تم الاتفاق على الجدول، ينبغي أن يظل ساري المفعول لمدة ثلاث سنوات ولا ينبغي إعادة التفاوض عليه إلا إذا تغيرت قدرة الدول الأعضاء على الدفع تغيرا ملحوظا.

٦ - وقالت إن رابطة أمم جنوب شرق آسيا تعارض بقوة الفكرة التي مؤداها أن جدول الأنصبة قد تسبب في

الأزمة المالية المستمرة التي تعاني منها المنظمة. فالسبب الرئيسي للأزمة هو تأخر بعض الدول الأعضاء، وخاصة الدولة صاحبة النصيب الأكبر من الاشتراكات المقررة في دفع أنصبتها أو عدم دفعها لها. وقالت إن دفع الاشتراكات المقررة بالكامل وفي الموعد المحدد ودون شروط هو الحل الوحيد للأزمة التي تواجهها المنظمة. بيد أنه بالنظر إلى مختلف المقترحات التي قدمت لحفز الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها بموجب الميثاق، ينبغي للجمعية العامة أن تراعي محنة الدول الأعضاء التي تعاني من صعوبات اقتصادية حقيقية.

٧ - وقالت إن فقدان حقوق التصويت هو العقوبة الوحيدة الممكن فرضها على الدول الأعضاء التي لا تفي بالتزاماتها القانونية والمالية تجاه المنظمة. وبينما يحق للجمعية العامة اتخاذ قرارات بخصوص طلب بعض الدول الأعضاء إعفاءها من تطبيق المادة ١٩ من الميثاق، إلا أنه ينبغي للجمعية أن تستنير بالمشورة التقنية التي تقدمها للجنة الاشتراكات قبل اتخاذ إجراء بخصوص مثل هذه الطلبات. ولذا فإن من المؤسف أن تلك اللجنة لم تتمكن من تقديم توصيات بصدد الوسائل العملية التي تمكنها من النظر في طلبات الإعفاء في الوقت المناسب خارج مواعيد دوراتها. وقالت إن رابطة أمم جنوب شرق آسيا ترى أن الجمعية العامة ينبغي أن تأذن للجنة الاشتراكات بعقد دورة خاصة عندما يتطلب الأمر ذلك.

٨ - **السيد فوكس** (استراليا): تحدث باسم كندا واستراليا ونيوزيلندا، فقال إن منهجية إعداد أي جدول للأنصبة يجب أن يكون مبنيا على القدرة على الدفع، وأن يكون أبسط وأكثر شفافية. وقال إن الجدول الحالي لا يعكس بالكامل التطورات التي حدثت في الاقتصاد العالمي على مدى الـ ١٥ سنة الماضية، وإن بعض عناصره في حاجة إلى تعديل. وينبغي أن يعكس الجدول الواقع الاقتصادي الحاضر لا الماضي، ولذلك فإن من الأنسب أن تكون فترة الأساس أقصر.

٩ - وبالنسبة لأسعار التحويل، قال إن لجنة الاشتراكات يجب أن تكون صارمة في قصر استخدام أسعار الصرف المسواة حسب الأسعار على أشد الحالات خطورة؛ وحيثما ربطت الدول الأعضاء أسعار صرفها بدولار الولايات المتحدة، ينبغي أن تستخدم الأسعار الثابتة. وأضاف بأن التسوية المتصلة بعبء الديون، إذا تم إقرارها، يجب أن تكون مبنية على نهج جريان الديون بدلا من نهج أرصدة المديونية.

١٠ - وقال إن التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل تستحق اهتماما فائقا في أية مراجعة لمنهجية جدول الأنصبة. ومع أنه لا يمكن الجدال في القول إن الدول التي يقل فيها نصيب الفرد من الدخل عن المتوسط العالمي ينبغي الاستمرار في تخفيف أعبائها، فإن الضرورة تدعو إلى إعادة النظر في مقدار ذلك التخفيف وتوزيع العبء الإضافي المترتب عليه. وقال إن حسابات التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل ينبغي أن تشمل انخفاض الإيراد الكلي المقرر بمقدار تلك التسوية، بدلا من إعادة توزيع الفرق على الدول الأعضاء الأخرى، وذلك من أجل جعل طريقة التسوية متوافقة مع التسويات الأخرى في منهجية إعداد جدول الأنصبة، ولقسمة كلفة التسوية على جميع الدول الأعضاء.

١١ - وقال إن التأخير في توزيع النقاط على الدول الأعضاء المتحركة إلى ما فوق العتبة أمر غير منصف لتلك الدول التي عاشت تغيرات في الماضي دون أن تتخذ إجراءات مماثلة للتخفيف عنها. وقال إن مستوى التدرج ينبغي أن يخفض من مستواه الحالي إلى ٨٠ في المائة، كما يجب أن تستمر لجنة الاشتراكات في دراسة المقترح الهادف إلى معالجة حالة تلك الدول التي انخفضت أنصبتها المقررة بأكثر من ٥٠

في المائة من نصيبها من الناتج القومي الإجمالي للعالم، نتيجة للصيغة الحالية لتسوية اشتراكات الدول التي ينخفض فيها نصيب الفرد من الدخل.

١٢ - وأضاف قائلا إن فرض حد أقصى على الأنصبة المقررة يحرف هو أيضا مبدأ القدرة على الدفع عن الصواب ويعمل لصالح أكثر الدول المشاركة ثراء ويلقي بالعبء الناتج عن ذلك على كاهل الدول الأخرى. وقال إن تلك الحالة تبدو بصفة خاصة غير منصفة، نظرا لأن كثيرا من الدول تدفع حاليا حد أدنى من الاشتراكات يتجاوز قدرتها على الدفع. ولذا فإن أي تخفيض في الحد الأقصى سوف يطمس إلى حد كبير العلاقة بين النصيب المدفوع والقدرة الحقيقية على الدفع، إلى الحد الذي تصبح فيه أهمية مبدأ القدرة على الدفع موضع شك. وبينما لا تعارض البلدان التي ينطق باسمها، من حيث المبدأ، إعادة النظر في الحد الأقصى، بل ولا تعارض في الواقع إعادة النظر في جدول الأنصبة لنفقات حفظ السلام، إلا أن هذه الدول ترى أن الحجج المتعلقة بإحداث تغييرات في الحد الأقصى يجب أن تجرى على أساس جدارتها، دون ربطها بقضايا أخرى، مع المراعاة الواجبة لما يمكن أن يكون لها من آثار على الدول الأعضاء، بما فيها ذوو أنصبة الاشتراكات الكبرى. ومع أن الاعتماد الزائد عما يجب على أي مساهم وحده ليس نهجا سليما، إلا أن تحديد الأنصبة المقررة لدولة ما من طرف واحد أمر غير مقبول.

١٣ - وقال إن فكرة الإعادة السنوية لحساب جدول الأنصبة فكرة ذات أهمية خاصة، لأن ذلك سوف يضمن أن الجدول يجسد واقع العصر، وبذلك تكون للجدول جدوى كبيرة للبلدان التي تمر بأزمة مالية وتعمل جاهدة على إنعاش اقتصاداتها. ويكون ذلك أحد السبل الواقعية التي يمكن بها أن يعكس جدول الأنصبة التقلبات الكبيرة في العملة أو النكبات المفاجئة.

١٤ - وفيما يتعلق بالنواحي الإجرائية للنظر في طلبات الإعفاء بموجب المادة ١٩، قال إن المسألة هي فعالية المادة ١٩ من الميثاق وصلاحيتها. وقد جرى في الماضي حث الجمعية العامة على اعتماد طائفة من التدابير لتكون حافزا للدول على الإسراع بدفع أنصبتها المقررة، وعلى فرض عقبات وعقوبات على تلك الدول الأعضاء التي لا تفي بالتزاماتها القانونية. ولم يتم الاتفاق على تلك التدابير، إذ ظلت المادة ١٩ الحافز الوحيد على التعجيل بالدفع، وهذه يمكن تطبيقها بصفة خاصة في ذروة نشاط الجمعية العامة، بين أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ ديسمبر من كل عام.

١٥ - وقال إن اللجنة الخامسة اتبعت، في الآونة الأخيرة، في معالجتها للجوانب الإجرائية لطلبات الإعفاء نهجا غير منتظم، بما في ذلك منح إعفاءات دون استشارة هيئة الخبراء التي أنشأتها الجمعية العامة خصيصا لذلك الغرض. وقال إن لجنة الاشتراكات كان من واجبها أن تدرس أنسب السبل لمعالجة طلبات الإعفاء، بما في ذلك توقيت اجتماعاتها في نيويورك، لكي تستطيع تقديم المشورة للجمعية العامة. وقال إن اللجنة الخامسة ينبغي أن تنظر أثناء دورتها الحالية في المقترح الذي تقدم به رئيس لجنة الاشتراكات، والداعي إلى تحديد إطار زمني لتقديم طلبات الإعفاء بموجب المادة ١٩. ويجب أن تتفادى اللجنة الخامسة اتخاذ قرارات تضعف المادة ١٩.

١٦ - وأخيرا قال إنه ينبغي للجنة الاشتراكات أن تواصل دراسة تدابير تقنية لتحسين الحالة المالية للمنظمة. ومن القضايا الرئيسية في هذا المجال توقيت تطبيق المادة ١٩، وبهذا الخصوص ترى الوفود التي يتكلم باسمها أن مهلة الثلاثين يوما ينبغي تطبيقها بصورة منتظمة فيما يتعلق بالمادة ١٩.

١٧ - **السيدة دينيك** (كرواتيا): قالت إن القدرة على الدفع ينبغي أن تكون المبدأ الأساسي المطبق في حساب

جدول الأنصبة. وقالت إن من الأنسب، لكي تنعكس القدرة الحالية للدول الأعضاء على الدفع، العمل بفترة أساس أقصر مدتها ثلاث سنوات. وإن مسألة الإعادة السنوية لحساب جدول الأنصبة تستحق كذلك مزيدا من الدراسة.

١٨ - وأضافت إن كرواتيا تعي ما للمديونية من أثر سلبي على قدرة الدولة العضو على الدفع، ولذلك فهي تؤيد الإبقاء على التسوية المتصلة بعبء الديون على أساس نهج جريان الديون باعتباره واحدا من عناصر منهجية إعداد جدول الأنصبة. وقالت إن التسوية المتصلة بالنصيب المنخفض من دخل الفرد هي أيضا عنصر هام من عناصر الجدول. ومضت تقول إنه في حين يمكن أن يؤيد وفدها تخفيضا في مستوى معدل التدرج، إلا أن المستوى الحالي البالغ ٨٠ في المائة يبدو مناسبا. وقالت إن كرواتيا تؤيد أيضا اقتراح الإبقاء على الحد الأدنى من معدل الاشتراك بنسبة ٠,٠٠١ في المائة، غير أنه ينبغي إعادة النظر في تطبيق حد أقصى من الاشتراكات لأقل البلدان نموا في الجدول في المستقبل.

١٩ - وقالت إنه ينبغي للجنة أن تدرس السبل الكفيلة بتعزيز الإجراء المنصوص عليه في المادة ١٩ من الميثاق. بيد أنه في انتظار تحقيق ذلك، يجب التقيد بالإجراء المعمول به حاليا لضمان معاملة جميع الدول الأعضاء بالتساوي، كما ينبغي خلق آليات لمعالجة الطلبات المقدمة خارج الإجراء العادي بطريقة منظمة. وينبغي لجميع الدول التي تنوي طلب إذن التصويت بموجب المادة ١٩ أن تفعل ذلك قبل الدورة العادية لتلك اللجنة.

٢٠ - وفيما يتعلق بالتدابير التي اقترحتها لجنة الاشتراكات لتشجيع الدول على دفع أنصبتها المقررة في الموعد المحدد كاملة ودون شروط، قالت إن الحاجة تدعو إلى مناقشات أوسع بين أعضاء اللجنة الخامسة، كما ينبغي للجنة الاشتراكات إجراء دراسات إضافية قبل تنفيذ التدابير المقترحة.

٢١ - **السيد محبوباني** (سنغافورة): قال إن المسألة الحقيقية في النقاش المتعلق بقسمة نفقات الأمم المتحدة ليست مسألة المال، وإنما هي الالتزام تجاه المنظمة. وقال إنه فوجئ بعد غياب عن الأمم المتحدة دام ١٠ سنوات بأن الجدال بشأن جداول توزيع الأنصبة قد زادت حدته على ما كان عليه سابقا، إذ اتخذت جميع الأطراف المعنية مواقف أكثر تعنتا. وقال إنه لا بد من البدء في بناء الثقة من أجل الوصول إلى توافق في الآراء، ويجب أن يخطو الخطوة الأولى نحو هذا الهدف المشترك الأكبر، أي الولايات المتحدة الأمريكية، التي أسهمت المتأخرات المتراكمة التي تدين بها للأمم المتحدة في خلق جو عدم الثقة السائد حاليا. ولكن ينبغي لجميع الأطراف أن تتحمل بضبط النفس، لأن الخاسر الحقيقي في معركة جداول الأنصبة هو الأمم المتحدة نفسها.

٢٢ - وقال إن الحل السليم الوحيد الممكن تطبيقه على المدى البعيد هو إيجاد صيغ جلية وبسيطة تقوم على المبدأ الأصلي للقدرة على الدفع، والمؤشر الرئيسي على تلك القدرة هو الناتج القومي الإجمالي. وقال إن بدل النصيب المنخفض من الدخل للفرد ينبغي أن يولى الاهتمام اللائق، وكذلك الإبقاء على الحد الأدنى بنسبة ٠,٠٠١ في المائة وعلى الحد الأقصى لأنصبة أقل البلدان نموا بنسبة ٠,٠١ في المائة وكما ذكرت لجنة الاشتراكات، فإن الاقتراح الداعي إلى الإعادة السنوية لحساب الأنصبة المقررة لن يؤدي إلا إلى زيادة تعقيد الأمور.

٢٣ - وقال إن من الجدير بالذكر أن الاشتراكات في الميزانية العادية للأمم المتحدة تمثل نسبة ضئيلة، ٠,٠٠٣٦ في المائة من الناتج الإجمالي القومي للعالم، حسب تقدير البنك

الدولي. وذلك لا يشكل إنفاقا كبيرا لدول دأب زعماؤها على إعلان التزامهم تجاه الأمم المتحدة.

٢٤ - وقال إن المشكلة هي أنه، على الرغم من أن أكثر من ٧٥ في المائة من الميزانية تدفعها سبع دول، حسبما ورد في أحد التقديرات، في حين تدفع ١٠٠ دولة ما لا يزيد على ٠,٤٣ في المائة، يتعين على كبار المشتركين التقيد بمبدأ الصوت الواحد للبلد الواحد عند اتخاذ القرارات المتعلقة بالميزانية. غير أن أي إخلال بذلك المبدأ يتعارض مع مبدأ التساوي في السيادة الذي يقوم عليه ميثاق الأمم المتحدة. وقال إن معظم الأنظمة الديمقراطية تطبق المبدأ نفسه الذي يعطي صوتا واحدا للمواطن الواحد، على الرغم من أن بعض الناخبين يدفعون ضرائب أكثر من بعضهم الآخر.

٢٥ - ومع ذلك قال إن الواقع، ضمن البلدان الديمقراطية أيضا، هو أكثر تعقيدا مما يبدو، إذ يتمتع الأغنياء بنفوذ أكبر مما يتمتع به الفقراء،ويصدق الشيء نفسه على الأمم المتحدة. بيد أن ميثاق الأمم المتحدة ينص على استثناء لمبدأ التساوي في السيادة، وذلك بمنحه حق النقض للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، مما يشكل اعترافا بعدم تساوي الدول تطبيقا للمبدأ القائل بأن أقوى وأهم الدول تتمتع بمركز خاص في المنظمة. وهكذا فإن الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن لديهم سلطة أكبر بكثير في اختيار الأمين العام.

٢٦ - وفي معظم المؤسسات والمنظمات، هناك ترابط بين الامتيازات والمسؤولية؛ وفي حين يدفع الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن، باعتراف الجميع، قسطا أكبر من نفقات حفظ السلام، إلا أنهم لا يدفعون قسطا أكبر من الميزانية العادية. بيد أن هناك ما يبرر جعل واحد من الأعضاء الدائمين على الأقل، أي الولايات المتحدة الأمريكية، يدفع أكثر، لا أقل، للأمم المتحدة.

٢٧ - وقال إنه، في حين يمكن للوفود أن تستمر في الاختلاف بشأن نصيب كل بلد في نفقات الأمم المتحدة، إلا أن اللجنة الخامسة لن تحقق تقدما كبيرا إلا إذا تم الاتفاق على ضرورة البدء ببناء الثقة كمهمة أولى. وقال إن على جميع الدول أن تعيد توكيد التزامها المشترك تجاه الأمم المتحدة وقبولها بالمبدأ البسيط المتمثل في القدرة على الدفع. وإذا تمت إعادة توطيد ذلك الالتزام، يمكن التوصل إلى اتفاق بشأن الأنصبة، نظرا لضآلة المبالغ المعنية نسبيا.

٢٨ - **السيد كو** (ميانمار): قال إنه على الرغم من دفع ١١٧ دولة عضوا لأنصبتها المقررة العادية لعام ١٩٩٨ ولجميع الأعوام السابقة بالكامل، إلا أنه في أواسط عام ١٩٩٩ بقي للمنظمة دين يبلغ ٢,٥ بليون دولار، ويرجع سبب ذلك بصفة أولية إلى تخلف بعض الدول الأعضاء، وخاصة المشترك الأكبر، عن الوفاء بالتزاماتها المالية. وقال إن ذلك التخلف، وليس منهجية إعداد جدول الأنصبة، هو السبب في الصعوبات المالية التي تواجهها المنظمة. وأضاف أنه لا محيد عن أن تفي جميع الدول الأعضاء بواجبها القانوني بتحمل نصيبها من نفقات المنظمة كما قسمتها الجمعية العامة عملا بالمبدأ الأساسي المتمثل في القدرة على الدفع.

٢٩ - **السيد سولاما** (بوركينا فاصو): قال إن وفده يؤيد البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل غيانا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. وفي حين يؤيد وفده تأييدا كاملا اتخاذ تدابير لتشجيع الدول الأعضاء على دفع أنصبتها المقررة في الموعد المحدد وبالكامل ودون شروط، إلا أنه يخشى أن يكون للتدابير الواردة في التقرير عكس النتائج المرجوة، وأنها ستلحق الضرر بعدد من البلدان النامية. وأضاف أن من المعروف، مثلا، أن بعض البلدان النامية التي تعاني صعوبات مالية قدمت جنودا للأمم المتحدة، مما يدل على التزامها تجاه المنظمة. ومن غير المقبول أن يكون تسديد التكاليف للدول المقدمة للجنود مشروطا بدفعها لاشتراكاتها. وينطبق المبدأ

نفسه على التدابير المقترحة في مجالي التوظيف والمشتريات ومن شأن مثل هذه التدابير أن تنتهك المبدأ الذي تقوم عليه الأمم المتحدة، بخلق تسلسل هرمي بين الدول الأعضاء التي تسعى لاسترداد التكاليف أو للحصول على وظائف في المنظمة.

٣٠ - وقال إن الجمعية العامة دأبت على توكيد المبدأ الجوهري المتمثل في القدرة على الدفع بصفته معيار تحديد اشتراك كل دولة عضو. وقال إن بلده، رغم كونه واحدا من أقل البلدان نموا، قد بذل الجهد الضروري لدفع نصيبه المقرر لأنه يعتبر ذلك من الواجبات الأساسية لجميع الدول الأعضاء. وفضلا عن ذلك، ليس من المقبول أن تسعى أية دولة عضو، من جانب واحد، إلى تقرير نصيبها.

٣١ - وقال إن المادة ١٩ من الميثاق ينبغي أن تظل الوسيلة الوحيدة لتشجيع الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها المالية، وإن كان ينبغي أن تمنح أية دولة تكون لديها متأخرات بسبب مواجهتها لمشاكل معينة، الإعفاء الذي تنص عليه تلك المادة.

٣٢ - وأضاف أن أي حل لهذه الأزمة المالية يتطلب حسن النية من جميع الأطراف. وقال إن من الأساسي احترام أحكام الميثاق، وإن وفده لن يؤيد أية تدابير قد تضر بالمصالح المشروعة لبلده.

٣٣ - **السيد منير** (الكويت): قال إن السبب الرئيسي للأزمة المالية التي تواجهها المنظمة ليس المنهجية المتبعة حاليا لقسمة الاشتراكات المقررة، وإنما هو تخلف بعض الدول لسنوات عديدة عن دفع اشتراكاتها في الميزانية بالكامل وفي الموعد المحدد ودون شروط، وذلك يعني أن أي تغيير في المنهجية سيكون أثره محدودا. وقال إنه ينبغي للدول الأعضاء أن تعطي الأولوية للتدليل على إرادتها السياسية لدفع اشتراكاتها بالكامل. وقال إن بلده كان من أوائل البلدان التي وفت بجميع التزاماتها المالية.

٣٤ - ومضى يقول إن المعيار الرئيسي لتحديد الأنصبة هو قدرة الدولة على الدفع. ولكي تكون المنهجية المستخدمة أكثر دقة وعدلا وشفافية، يجب أن تضع في الاعتبار الظروف والعوامل الاقتصادية التي لها أثر على القدرة على الدفع، بما في ذلك متطلبات التنمية؛ وينبغي ألا تزاد اشتراكات البلدان النامية بهدف تخفيض اشتراكات الدول المتقدمة النمو. وقال إن وفده يأمل في أن تصدر توصيات محددة بشأن جدول أنصبة جديد للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣ تكون نقطة انطلاق للمشاورات بين مختلف المجموعات.

البند ١٢٤ من جدول الأعمال: خطة المؤتمرات (تابع) (A/53/833 و Add.1 و Add.2 و A/54/7 و A/54/32 و A/54/176 و A/54/208 و A/54/221 و A/54/262)

٣٥ - **السيد بارنويل** (غيانا): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فأشار إلى أن الاستخدام العام لخدمات المؤتمرات في نيويورك في عام ١٩٩٨ قد تجاوز النقطة المرجعية وهي ٨٠ في المائة وأن جنيف وفيينا سارتا على نمط مشابه. وعبر بهذا الخصوص عن ترحيبه لاشتمال التقرير على الإحصاءات المتعلقة بالاجتماعات المعقودة في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، الذي ينبغي أن يكون له ما لمكتبي الأمم المتحدة في جنيف وفيينا من مركز، بصفته مكتب الأمم المتحدة الوحيد في العالم النامي. وأعرب عن قلقه لانخفاض عدد اجتماعات الأمم المتحدة المعقودة في نيروبي، وأكد الحاجة إلى إنشاء خدمة دائمة للترجمة الشفوية هنالك.

٣٦ - وفيما يتعلق بشكل الوثائق والتقارير، قال إن مجموعة الـ ٧٧ والصين تلاحظ بقلق عدم التنفيذ الكامل للأحكام ذات الصلة لقراري الجمعية العامة

٢١٤/٥٢ ب و ٢٠٨/٥٣ ب، وأكد أهمية التطبيق الكامل لقرارات ومقررات الجمعية العامة ولمقررات الأمانة العامة وهيئات الخبراء. وطلب توضيح أسباب عدم التقيد، وكرر عدم رغبة المجموعة في النظر في التقارير التي لا تقدم عملا بمقررات الجمعية العامة.

٣٧ - وأعربت مجموعة الـ ٧٧ والصين عن قلقها العميق إزاء مشكلة التأخير المزمن في إصدار الوثائق وأعادت توكيد الحاجة إلى التقيد بقاعدة الستة أسابيع، التي لها أهمية خاصة بالنسبة للوفود الصغيرة لإتاحة الوقت الكافي لها للنظر في التقارير. وقال إن تلك الوفود شددت أيضا على الحاجة إلى تعزيز قسم التوزيع، وأعربت عن قلقها لعدم صدور بعض المنشورات بجميع اللغات الرسمية، وللارتفاع المستمر في معدل المراجعة الذاتية خلال الفترات التي يبلغ فيها عبء العمل ذروته. وطلبت مجموعة الـ٧٧ والصين من الجمعية العامة بذل الجهود لضمان تقديم الوثائق في الموعد المحدد.

٣٨ - وأكدت مجموعة الـ٧٧ والصين الحاجة إلى إصدار مواد الإعلام العام بجميع اللغات الرسمية على الموقع التابع للأمم المتحدة على شبكة الإنترنت، وفي أسرع وقت ممكن، وفقا للقرارين ٢٠٤/٥٢ و ٢٠٨/٥٣، وطلبت معلومات من الأمانة العامة عن تنفيذ هذين القرارين. وأشارت المجموعة أيضا بقلق عميق إلى التخفيض الإضافي في الموارد المقترحة لإدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات خلال فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، ورأت أن من الصعب فهم الأساس المنطقي لمثل هذه التخفيضات.

٣٩ - واختتم كلمته بقوله، إنه، من أجل تفادي المزيد من اختلال التوازن في معدل استخدام خدمات ومرافق المؤتمرات في مختلف مراكز العمل، تؤكد مجموعة الـ٧٧ والصين على وجوب تقيد جميع مؤسسات الأمم المتحدة وأجهزتها بقاعدة المقر، وبهذا الخصوص، دعا لجنة المؤتمرات إلى دراسة كل طلب استثناء من تلك القاعدة بتمعن قبل الموافقة عليه.

٤٠ - **السيد كويندا** (كينيا): تحدث باسم الدول الأعضاء في تعاون شرق أفريقيا وكينيا وجمهورية تترانيا المتحدة وأوغندا، وقال إن وفود تلك الدول تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل غيانا باسم مجموعة الـ٧٧ والصين.

٤١ - وقال إن من دواعي الارتياح ملاحظة أن تقرير لجنة المؤتمرات (A/54/32) يغطي الأنشطة الجارية في جميع مراكز الأمم المتحدة، في نيويورك وجنيف وفيينا ونيروبي، بخلاف التقارير السابقة التي لم تورد سوى إشارات عابرة إلى بعض هذه المراكز. بيد أنه أعرب عن خيبة أمله لقلة ما أحرز من تقدم في استخدام مرافق المؤتمرات في نيروبي؛ وقال إن من غير المقبول أنه لن يعقد في نيروبي سوى اجتماعين اثنين من بين الاجتماعات الـ١٣٧ المقرر انعقادها في عام ٢٠٠٠، وأن الأرقام نفسها تقريبا ستكون لعام ٢٠٠١. وقال إن إهمال مرافق المؤتمرات في نيروبي أمر غير مقبول خاصة بالنظر إلى كون مكتب الأمم المتحدة في نيروبي وهو مركزها الوحيد في العالم النامي يقع في عاصمة دولة من الدول الأعضاء في تعاون شرق أفريقيا، ويقع فيه مقرا برنامجين هامين، هما برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والموئل، وهما برنامجان يعالجان قضايا ذات أهمية جوهرية للإنسانية وتقع في صميم التنمية المستدامة.

٤٢ - وقال إن من سخرية القدر أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة قد غدا ضحية نجاحه، فقد اعتمد العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية في مجال البيئة تحت رعايته،ولكن أمانات تلك الصكوك تجتمع الآن في مواقع متفرقة في أنحاء العالم، وليس في مقر البرنامج في نيروبي.

٤٣ - ورحب باقتراح إنشاء خدمة ترجمة شفوية في نيروبي وأيد الرأي الوارد في الفقرة ٤٥ من تقرير لجنة المؤتمرات بأن

اللجنة إذا عقدت إحدى دوراتها في مكتب الأمم المتحدة في نيروبي فسوف تلفت الأنظار إلى المشاكل التي تعاني منها مراكز العمل خارج مقر المنظمة، وتقيم مثالا تقتدي به الهيئات الحكومية الدولية الأخرى. وأضاف قائلا إن المخاوف التي أعربت عنها بعض الوفود بخصوص تكلفة انتقال وإقامة الوفود في نيروبي ليست مقنعة؛ إذ أن مثل هذه المبادرة سوف تدل على الالتزام السياسي بمعالجة مشكلة تم تحديدها بوضوح ولكن لم يقترح لها أي حل موضوعي. وبالمثل فإن الحجة القائلة بعدم إمكان إنشاء خدمة ترجمة شفوية في نيروبي لعدم وجود عدد كاف من الاجتماعات لتبرير وجود تلك الخدمة لا أساس لها من الصحة؛ ولم تثر اعتراضات مماثلة بصدد إنشاء خدمات مماثلة في جنيف وفيينا.

٤٤ - وقال إن المشاكل المتصلة بالتطوير الوظيفي ومعدلات الشغور في الخدمات اللغوية تشكل أحد المفاتيح لحل المشاكل التي يواجهها مكتب نيروبي. وأضاف بأنه يتطلع إلى التقرير الذي سيقدمه الأمين العام إلى الجمعية العامة في الجزء الرئيسي من الدورة الحالية، والذي ينتظر أن يحتوي على اقتراحات عملية لإنشاء نظام للتعيين الإداري قائم على الحوافز الوظيفية ويهدف إلى الحد من معدلات الشغور المفرطة في بعض مراكز العمل، وأنه يأمل في أن يعالج التقرير الوضع في نيروبي معالجة شافية.

٤٥ - وفي معرض إشارته إلى استعراض الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١، المتعلق بأثر تدابير الاقتصاد على إنجاز خدمات المؤتمرات المطلوبة، أعرب عن مشاطرته لجنة المؤتمرات أسفها الذي أعربت عنه في الفقرة ١٤٥ من تقريرها (A/54/32)، لكون الميزانية البرنامجية المقترحة، بشكلها الحالي، لا تسمح بأن تنظر اللجنة في المقترحات المتعلقة بالميزانية لصالح خدمات المؤتمرات في مكتب الأمم المتحدة بنيروبي. وقال إنه يؤيد الاقتراح بإدماج خدمات المؤتمرات في نيروبي في إدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات؛ وأضاف أن وفود الدول الأعضاء في تعاون شرق أفريقيا تنوي تقديم اقتراحات عملية بهذا الخصوص تحت بند جدول الأعمال المتعلق بالميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١.

٤٦ - **السيدة يون سيونغ - مي** (جمهورية كوريا): قالت إن وفدها يؤيد مشروع الجدول الزمني المنقح لمؤتمرات واجتماعات عام ٢٠٠٠، الذي أوصت به لجنة المؤتمرات، ويوافق على ضرورة بذل كل الجهود الممكنة لتفادي تزامن فترات ذروة عبء العمل. وقالت إن وفدها يلاحظ مع الترحيب أن معامل الاستخدام العام لعام ١٩٩٨ قد تجاوز النقطة المرجعية وهي ٨٠ في المائة، ولكنه غير مرتاح لانخفاض معدل الاستخدام في بعض الهيئات ولاستمرار الاستخدام غير الكافي لمرافق المؤتمرات في نيروبي. ولذا فإنه يؤيد دعوة اللجنة إلى تقديم اقتراحات مفصلة بشأن استخدام المرافق في نيروبي.

٤٧ - ومضت تقول إن الارتفاع المستمر لمعدل الشغور في وظائف اللغات في مراكز العمل الصغيرة يشكل مصدر قلق آخر لوفدها. وإن الوفد يلاحظ التدابير الهادفة إلى جعل التعيين بعيدا عن المقر أكثر جاذبية ويتطلع إلى أن يقدم الأمين العام اقتراحات ملموسة أخرى. وأعربت عن أمل وفدها في أن يتم تخفيض المستوى العام للموارد المقترحة لإدارة شؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ بنسبة ٠,٨ في المائة، عن طريق الاقتصاد في النفقات والابتكار التكنولوجي؛ وألا يعيق الاقتصاد في النفقات إنجاز خدمات المؤتمرات.

٤٨ - **السيدة مارستون** (جامايكا): قالت إن وفدها يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل غيانا باسم مجموعة الـ٧٧ والصين، ويشيد بالعمل الذي قامت به إدارة شؤون الجمعية العامة

وخدمات المؤتمرات مما كفل سير الاجتماعات بطريقة فعالة ونشر المعلومات ذات الأهمية.

٤٩ - وقالت إن الجهود الخلاقة لتحسين كفاءة الإدارة جديرة بالإشادة أيضا، لأنها خطوات هامة في سبيل تحسين كفاءة المنظمة بصفة عامة. وقالت إن جامايكا ترحب أيضا بزيادة التنسيق بين المقر والمكاتب في جنيف وفيينا ونيروبي وبالأخذ بالحاسوب للمساعدة في الترجمة. بيد أن هناك الكثير مما ينبغي عمله لتحسين خدمات المؤتمرات.

٥٠ - وقالت إن الهيئات التي هي باستمرار دون النقطة المرجعية وهي ٨٠ في المائة يجب أن تدعى إلى تحسين فاعليتها؛ وأيدت الاقتراحات الهادفة إلى إعلان إلغاء الاجتماعات قبل موعدها بوقت كاف وإلى زيادة دقة التنبؤ بعدد الاجتماعات المطلوبة.

٥١ - وقالت إن المنظمة ينبغي أن تكون مجهزة للقيام بأهم وظائفها، وهي خدمة الاجتماعات الحكومية الدولية. بيد أن إنجاز خدمات المؤتمرات قد تأثر بفعل تدابير الاقتصاد. وقالت إن المستوى العام للموارد المقترحة للإدارة لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ يعكس انخفاضا صافيا قدره ٣,٥ مليون دولار بسبب الاقتصاد في النفقات. وفي حين أيدت جامايكا دوما التدابير الإصلاحية، فهي تود أن تتأكد من أن الإدارة لن تتعرض لعملية تعرية: ويحتمل أن يكون الاقتصاد في النفقات قد وصل إلى درجة يؤدي فيها أي اقتطاع إضافي في الموارد إلى خلق مشاكل مزمنة من قبيل التأخر في إصدار الوثائق وعدم توفر خدمات الترجمة الشفوية الكاملة لاجتماعات المجموعات الرئيسية. وقالت إن الإدارة استطاعت في الماضي الموازنة بين انخفاض الموارد والوظائف والانخفاض في عبء العمل، ولكن أي ارتفاع في الطلب قد يخل بذلك التوازن.

٥٢ - وأضافت أن استمرار الاستخدام الناقص لخدمات المؤتمرات في نيروبي مبعث قلق، لأن جميع مكاتب الأمم المتحدة يجب أن تكون مجهزة للقيام بعملها على نحو فعال. وفي منظمة يحتل فيها مبدأ التعادل والتساوي مركز الصدارة لا يقبل أن يكون المكتب الوحيد الواقع في دولة نامية غير مجهز لمعالجة أية زيادة في استخدام خدمات مؤتمراتها. وقد طلبت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية خدمات في نيروبي لاجتماع فريق الخبراء الخامس المعني بالمسائل المالية لجدول أعمال القرن ٢١ ويجب إقناع الهيئات والهيئات الفرعية الأخرى التابعة للأمم المتحدة بعقد اجتماعاتها في نيروبي.

٥٣ - وإذ أشارت إلى المشاكل التقنية الأخرى المتعلقة بالترجمة الفورية عن بعد، والتي تحتاج إلى مزيد من الدراسة، قالت إن وفدها يؤيد إنشاء خدمة ترجمة فورية دائمة في نيروبي، بغض النظر عن التكلفة، ويتطلع إلى الاطلاع على التقرير عن مصادر التمويل البديلة.

٥٤ - **السيد حميد الله** (بنغلاديش): قال إن بنغلاديش تؤيد بقوة توصية لجنة المؤتمرات التي تدعو إلى بذل جميع الجهود الممكنة عند وضع الجدول الزمني للمؤتمرات والاجتماعات لتفادي تزامن فترات ذروة عبء العمل، وتؤيد توصيات اللجنة بتحسين استخدام المرافق في مكتب نيروبي، الذي هو المكتب الوحيد للأمم المتحدة في العالم النامي. وقال إن تنفيذ توصيات اللجنة بشأن مشاكل التطوير الوظيفي ومعدلات الشغور في الخدمات اللغوية سيكون مفيدا في معالجة هذه المسائل. وأعرب عن اتفاقه مع اللجنة على أن الأخذ بالتكنولوجيا الجديدة، وبخاصة الموقع التابع للأمم المتحدة على شبكة الإنترنت قد أفاد الدول الأعضاء. وقال إن الترتيبات المبتكرة مثل تدوين المحاضر من خارج الموقع لإعداد السجلات الحرفية المستنسخة والتجارب الجارية في مجال الترجمة الفورية والتخاطب عبر الفيديو كلها أمور

مشجعة. وينبغي أن تستمر الأمانة العامة في تنفيذ مثل هذه الأفكار الخلاقة، بشرط أن تتسم بالفعالية والكفاءة.

٥٥ - وقال إن تأخر صدور الوثائق لا يزال مبعث قلق. وقد طلب وفده أثناء الدورة السابقة معلومات عما إذا كان التأخر ناتجا عن ازدياد كبير في طلب الدول الأعضاء للوثائق. وأشار إلى أن القرار ٢٠٨/٥٣ ب قد تناول تلك المسألة وأن الحاجة تدعو إلى تنفيذه تنفيذا فعالا. فإذا تأخرت وثيقة ينبغي للأمانة العامة أن تبين الأسباب، كما أوصت بذلك الفقرة ٩٢ من تقرير لجنة المؤتمرات. وأضاف قائلا إن عدم التوازن المتزايد في موظفي الخدمات اللغوية يشكل مصدر قلق آخر. وينبغي أن تولي الأمانة العامة اهتماما خاصا للتوصية الواردة في الفقرة ١١ من تقرير الأمين العام (A/53/919/Add.2) بشأن الحاجة إلى إيلاء الاهتمام الملائم لـ"عامل التنقل" في السير الوظيفي في الخدمات اللغوية.

٥٦ - **السيد يي هوينونغ** (الصين): قال إن الصين ترحب بالبيان الاستهلالي لوكيل الأمين العام لشؤون الجمعية العامة وخدمات المؤتمرات وتوافق على تقييم الوفود الأخرى لعمل الإدارة تقييما إيجابيا. وقال إن الصين تؤيد أيضا البيان الذي أدلى به ممثل غيانا باسم مجموعة الـ٧٧ والصين.

٥٧ - وأضاف أن اللغات الرسمية الست يجب أن تعامل على قدم المساواة، بما في ذلك ما يتعلق بموقع الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت، حيث تدعو الضرورة بصورة خاصة إلى إحداث تحسينات في القدرة على البحث. وقال إن الشيء نفسه ينطبق على نظام القرص المرئي.

٥٨ - ومضى يقول إن المكتب في نيروبي، وهو المكتب الوحيد في بلد نام، يجب أن يتمتع بما تتمتع به مكاتب الأمم المتحدة الأخرى من مركز. وأضاف أنه ينبغي اتخاذ إجراءات لإكمال مرافق نيروبي وتحسين معدل الاستخدام لخدمات المؤتمرات. وقال إن الصين توافق على آراء لجنة المؤتمرات بهذا الخصوص.

٥٩ - وقال إن جميع الدول الأعضاء تود أن تحسن صياغة الوثائق وترجمتها. وكرر الإعراب عن أمل الصين في أن تجعل الأمانة العامة قواعدها الإدارية أكثر صرامة وأن تعزز شعور الموظفين بالمسؤولية. وأضاف أن التوزيع المتأخر للوثائق مشكلة طال أمدها، وأن الصين ترحب بالضمانات التي قدمها وكيل الأمين العام بشأن التحسين الذي أجري على التنسيق بين الإدارات التي تصوغ الوثائق وبين إدارته، كما تلاحظ أن التأخير كثيرا ما ينجم عن تقديم الوثائق لطباعتها على الحاسوب في وقت متأخر عن الموعد. وقال إن المشكلة ينبغي أن تعالج بحزم، ولذا فإن التوصية الواردة في الفقرة ٩٢ من تقرير اللجنة (A/54/32)، والتي تدعو إلى إضافة حاشية إلى الوثائق لبيان أسباب التأخر في تقديمهما إلى خدمات المؤتمرات، هي من بواعث الارتياح.

٦٠ - وقال إن عمل الإدارة له أثر كبير على السير السلس لاجتماعات الأمم المتحدة، وفي عام ٢٠٠٠ ستعقد اجتماعات إضافية كثيرة؛ ولذا يجب أن توفر للإدارة الموارد المالية والبشرية الكافية للتصدي لعبء عملها الثقيل. بيد أن المقترحات المتعلقة بالميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١ تكشف عن تخفيض صاف قدره ٠,٨ في المائة في موارد الإدارة. وينبغي للجنة الخامسة أن تتناول هذه النقطة في مناقشتها للمقترحات المتعلقة بالميزانية.

٦١ - **السيد ياماغيوا** (اليابان): قال إن وفده يؤيد بصفة عامة الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير لجنة المؤتمرات. ويرحب الوفد بصورة خاصة بكون استخدام خدمات المؤتمرات قد تجاوز النقطة المرجعية وهي ٨٠ في المائة في عام ١٩٩٨. إلا أن تلك النسبة لا تنطبق على الاجتماعات المعقودة في نيويورك، على الرغم من تحسن أداء

اللجنة الخامسة. ولذا، قال إن وفده يؤيد لجنة المؤتمرات في اعتزامها مواصلة المشاورات مع الهيئات التي يقل استخدامها لخدمات المؤتمرات بانتظام عن النسبة المقررة.

٦٢ - وقال إن وفده أحاط علما بالمبررات التي قدمتها الأمانة العامة للتأخر في إصدار الوثائق. وتتطلب المشكلة اتباع نهج بناء وعسى أن ينفذ الطلب الذي أعيد تأكيده من قِبل الجمعية العامة بإضافة حاشية إلى الوثائق لبيان أسباب التأخر في تقديمهما.

٦٣ - وقال إنه ينبغي للأمين العام أن يضع مقترحاته المتعلقة بنظام الانتدابات المنظمة في صيغتها النهائية بحلول نهاية الجزء الرئيسي من هذه الدورة، لأن ذلك النظام سوف يحسن المستقبل الوظيفي لموظفي اللغات ويعزز عمل خدمات المؤتمرات خارج المقر. بيد أن النظام ينبغي أن ينظر إليه في إطار أوسع، حيث وجدت معدلات شغور مرتفعة في أغلب مراكز العمل خارج المقر ولم تكن مقتصرة على خدمات المؤتمرات. وقال إن وفده سيكون ممتنا إذا وجه انتباه مكتب إدارة الموارد البشرية إلى تلك الملاحظة.

٦٤ - **السيد النقري** (الجمهورية العربية السورية): قال إن وفده يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل غيانا باسم مجموعة الـ٧٧ والصين. ورحب باشتراك عدد من الدول الأعضاء في اجتماعات لجنة المؤتمرات بصفة مراقبين، وأعرب عن أمله في أن يصبح حضور هذه الدول ممارسة مستقرة للجنة، خاصة ,أن توفير خدمات المؤتمرات مسؤولية مشتركة بين الأمانة العامة ولجنة المؤتمرات والدول الأعضاء.

٦٥ - وقال إن وفده لاحظ أن تقرير الأمين العام بشأن توفير خدمات الترجمة الشفوية لاجتماعات المجموعات الإقليمية وغيرها من المجموعات الرئيسية للدول الأعضاء (A/54/208) ورد فيه أن احتياجات الاجتماعات الإقليمية لم يتم الوفاء بها تماما، على الرغم من قدرة الأمانة العامة على الوفاء بتلك الاحتياجات بالكامل.

٦٦ - وأشار إلى تقرير الأمين العام بشأن إمكانية إنشاء خدمة دائمة للترجمة الفورية في مكتب الأمم المتحدة بنيروبي (A/54/262)، قائلا إن وفده لا يوافق على ما قيل في الفقرة ٩ من تلك الوثيقة بخصوص استخدام الترجمة الفورية عن بعد كبديل لإنشاء مثل هذه الخدمة. وأضاف بأن تقريرا آخر للأمين العام (A/54/176) قد ذكر أن الترجمة الفورية عن بعد، بالرغم من قابليتها للتطبيق، مثار قلق فيما يختص بصحة المترجمين والتوتر العصبي الذي يتعرضون له. وحتى لو أمكن استخدام الترجمة الفورية عن بعد على نطاق محدود، فإن الكلفة الناتجة ستكون عالية، ولم يسمح ذلك لممثلي الدول من غير الناطقين بالإنكليزية بالاتصال شخصيا بالمترجمين للاتفاق معهم على المصطلحات المستخدمة.

٦٧ - وقال إن وفده يؤيد جهود وكيل الأمين العام للحد من معدل الشغور المرتفع في وظائف اللغات. وفيما يتعلق بوظيفة المراجع، قال إن الاعتماد المتزايد على المراجعة الذاتية قد أثر بالفعل في جودة الترجمة، وإن النهج المتبع في ترجمة وثائق الأمم المتحدة يميل غالبا إلى الحرفية، بدلا من أداء المعنى.

٦٨ - وفيما يتعلق بإنشاء مواقع للأمم المتحدة على شبكة الإنترنت باللغات الرسمية الست، تساءل عن السبب في عدم معاملة المواقع باللغة العربية على قدم المساواة مع مواقع اللغات الأخرى، حيث أن محتواها معروض صورة لا نصا، مما لا يسمح بتجهيز الوثائق الواردة فيها.

٦٩ - وأشار إلى مقرر الجمعية العامة ٤٧٠/٥٢، فتساءل عما إذا كانت الوثائق المتعلقة بمؤتمر توحيد الأسماء الجغرافية قد ترجمت إلى اللغات الرسمية الست.

٧٠ - وقال إن وفده يود أن يوجه انتباه الجمعية العامة إلى ضرورة إكمال ترجمة مجموعة ممارسات مجلس الأمن إلى اللغات الست الرسمية في وقت واحد، نظرا لأهمية هذه المجموعة. وسأل عن التقدم المحرز في ترجمة المجموعة، التي تأخر صدورها باللغتين العربية والصينية.

٧١ - وبخصوص نظام محاسبة التكاليف، قال إن وفده يطلب ألا يؤثر تطبيقه على مستوى وجودة خدمات المؤتمرات، بما فيها خدمات اللغات. واختتم كلمته مؤكدا أن وفده يعتبر خدمات المؤتمرات ذات أهمية خاصة لأن أنشطة الأمم المتحدة تعتمد عليها إلى حد كبير.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٠٥.